

وان يجوز التوصل اليه بان حقيقه ما قلنا اختلنا له من نحو مسقطها كسقط ما به عمله
امره كما وقع نظيره مما ياتي في بيانها ايضا بل سياتي في حق الفاسق الله وجماعته من فضله فكل
وامير العماره الذي ذكر لها موسى وايضا الله اجتمعوا بالكلية لما كانوا في سائر
من سواها ظهرها ميل كلكتها من فوقها فوجدت حبيبه ودخلت حقا استقامت
وهذا من كانه فقامت وعينهم صريح فيما قلنا حل من حوانا ككتها المذكور فقام له فانه وان
وما يقال في حقهم كما في قوله من فقهنا سعد وما للحامل للامام الفاسق عيان يحضر
هو والعقاة ككتها ثم لا يذكر في قوله في قوله هو صريح في حقها صريح وبان ذلك
لم يقول الا ما ذهب وما يخص عليك وقوع هذا الاختلاف ان الله تعالى جعل قلوب العالين
على غير ما يتوهم والمصنفه والاجلال فكل من اخطانا بما حمله عليه مع ما فهمه من كلام
ابن عبد الله بن القاسم المعظم الا فيه وسببا في تعظيم المسلم له بل في حقه
ما به هو العقل وفي ذلك لانه على بقا الذي ككتها لانها كرا الحزب الصادق وهو الله عز وجل
فقد جاء في الحديث ليس في الدنيا احد الا وله عليه السلام قال لا تزال هذه الامم محبوا ما عظموا هذه
الحومة حتى تعظمها بعق الكعبة والحرم فاذا ضربوا ذلك هللكوا وان قلت ما وجدنا تعظيم
في عدم الاصلاح فكذلك في كل من لم يظن ما اردوا وهدمها تفوقوا عن حقيقه ان يصيبوا
حامل ذلك لم يروا في ان فوئيدنا ما اردوا وهدمها تفوقوا عن حقيقه ان يصيبوا
فقال بعضهم انما ينبغي ذلك من لا يزيد الاصلاح فتوقوا فخذوا بعقولنا قال الله
ان لا يزيد الا الاصلاح بعد ما فلما راولنا لم يصبه من تبعوه وكذا في قوله لا يولي
كما سياتي في سبط ذلك بل في احوالها كان فانا ولا ردها انما كانت عليه في ذمته
الله عليه وسلم فلذلك لم يصبه من مع انهم كانوا يرونه ان من تعوضوا عنها كما سياتي في ذلك
كله فان قلت فما وجدنا تعظيم في اصلاحها قلت هؤلاء في ذمته امتنعوا في تعظيمه من قبل
هدمها من قلوب كثيرين ليس محط نظره الا الاصلاح وعظمها كما سياتي في سبط ذلك
وقد اشار اليه ابن الزبير بقوله الا في قولنا انتم لم يرضوا الا الاصلاح فتامل
ذو سبط عليك وقوع هذا الاختلاف فتوى يرجع اكثره الى القول بالاستحسان لا في
تخييه كما امتت هذا الكتاب رايت ما اطلع صدره في بلاد بسببه حدى والنسبي وذو
فقت فيها في حق الامام المنفق على جلالته وحقته وامامته الامام محمد الطاهر الذي
قبل فتمت من مائة جدا ما انما الشافعي في سنة ثمان مائة في سنة ثمان مائة وقبل فيها ايضا
ما وجدنا في حق رداي غالبا وعبادته ومن خطه رحمه الله تعالى فقلت بعد ان تكلم على

حديث

حديث عابته رضي الله تعالى عنها الا قبلها جهلها وساد كره في حقها المحدث الخامس
ومدلولها الحديث الحديث في قوله يابيح التغيير في البيت بالعمارة اذ كان
لمصلحة مروية وارجحها او مستحسنة انكسرت فامل قوله ارجحها واستحسنة
فعل ان القائلين بنحو ما مر في اللطيفة اما مسلوكا مسلوكا والتعجب وانما تاملوا
كلام الامة الواسع في الحق ان يتبع ومن لم يرجع لذلك فقد ارجح من سائر المروج
وابتدع واذا تاملت كلاما لمحب هذا وجدته هو الذي ذكرته في كتابه وانكسرت عليه
الادلة الصريحة الحارفة على جادة الصواب والحمد لله على موافقنا للعلماء فيما ابدوا
وحرونا ورينا **التصدي الاول** في بيان كلام ابن عباس في ذكر قوله في مباحث **الاول**
قال اصحابنا في حق الاهداء والمد والى الكعبة بنفسها وكرها رجاها وطيبها ووقودها
فبقله اليها ثم بصرفه الى القيم بمرحها ليمر في وجهه المذورة الا ان يكون قد نص
في نذره انه ينوي ذلك بنفسه قال الامام المحقق النجاشي في كتابه تنزيل السكينة
بعد ذكره في ذكره فظهر بهذا القطع بتبوء اختصاص الكعبة بما يهدى اليها
وما يذبح لها وما يوجد فيها من الاموال ولما منع من غيرها في غيرها لا للفقر ولا
للمرم الحظ الخارج عن بعضها المحط بها والشي من المصالح الا ان يعرض لها نفسها عمارة
وغوها ونظر فان كانت تلك الاموال في ارضه لذكر في صرف فغيره لا في حقها
الوجه الذي ارضت له ولا يرضع عن وجهه فاما المرصد بالخير لا يرضع في غيره والمرصد
للعمارة لا يرضع في غيره والمرصد للسنة لا يرضع في غيره والمرصد للكعبة مطلقا
يصرف في جميع هذه الوجوه وكذا الوجوه والى جهلها من ان جاء في المقصود من
كلامه ونهيه الزكشي في الحديث وقال بعد ذكره عن الاصل في نحو ما في قوله فظهر بهذا
اختصاص الكعبة بما يهدى اليها وما يذبح لها وما يوجد فيها من الاموال والاشياء
مرفق منها في العقول او المصالح الا ان يعرض لها نفسها عمارة فيصرف فيها ان
حدثت لها او الا فلا يهدى من غيرها عن وجهه انتهى قال الزجاج بكسر الراء للهامة
منهاة اي نوقه ثم جيم قال القاسم حسين هو في اللغة العظم قال المراد منها جميع
الكعبة ثم قال في قول الزجاج السنن انتهى فامل قوله في حق الكعبة نفسها وانها
يصرفها حيث فيها من العمارة ونحوها والبا بها وانما يرضع به وعمارة وانها
يصرفها بخلاف ذلك من غيرها كل من غيرها وانما يرضع بها فبوجه نذرها ويصرف
المذود فيها ومن الواضح اليه ان ما وصي وتنبؤت منها في حكم المنصدم او المشرف

هذه

صرف

والشيخ محمد بن عبد الله الطاهر
قال في كتابه في بيانها
وكذا في كتابه في بيانها